العدد (1843) السنة السابعة - السبت (10) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

أضـــــواء ١٤ تمـــوز ١٩٥٨ وآثـــــام الماضـــي

جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الوطنية الديمقراطية بعد نضال مرير حافل بالتضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب العراقي ، وقواه الوطنية ضد محاولات السيطرة الكولونيالية التي رعت تأسيس المملكة العراقية أبان نشوئها، مُحكمة الطوق على العراق المعروف بغنى ثرواته ، التي تم وضع الخرائط لها من قبل المستكشفين الأوائل، رسل المملكة المتحدة،والذين وضعوا البرامج لإحكام السيطرة على العراق، لما له من موقع ستراتيجي مهم، ولقد قاومت الروح العراقية المتمردة كل المخططات الاستعمارية لإلحاق العراق كمحمية بريطانية من خلال التبعية بالإمبريالية في تطلعها وشراستها للتحكم بالعالم و بالمنطقة العربية، وقادت القوى الوطنية العراقية صراعاً متواصلاً ضد الارتباط بالأحلاف العسكرية العدوانية التي كانت تطبق على العراق كما قاومت الحكام الذين مهدوا لتلك الأحلاف عبر ديمومة الحكم الإقطاعي واستبداده وتعسفه السياسي المتواصل.

جاسم العايف

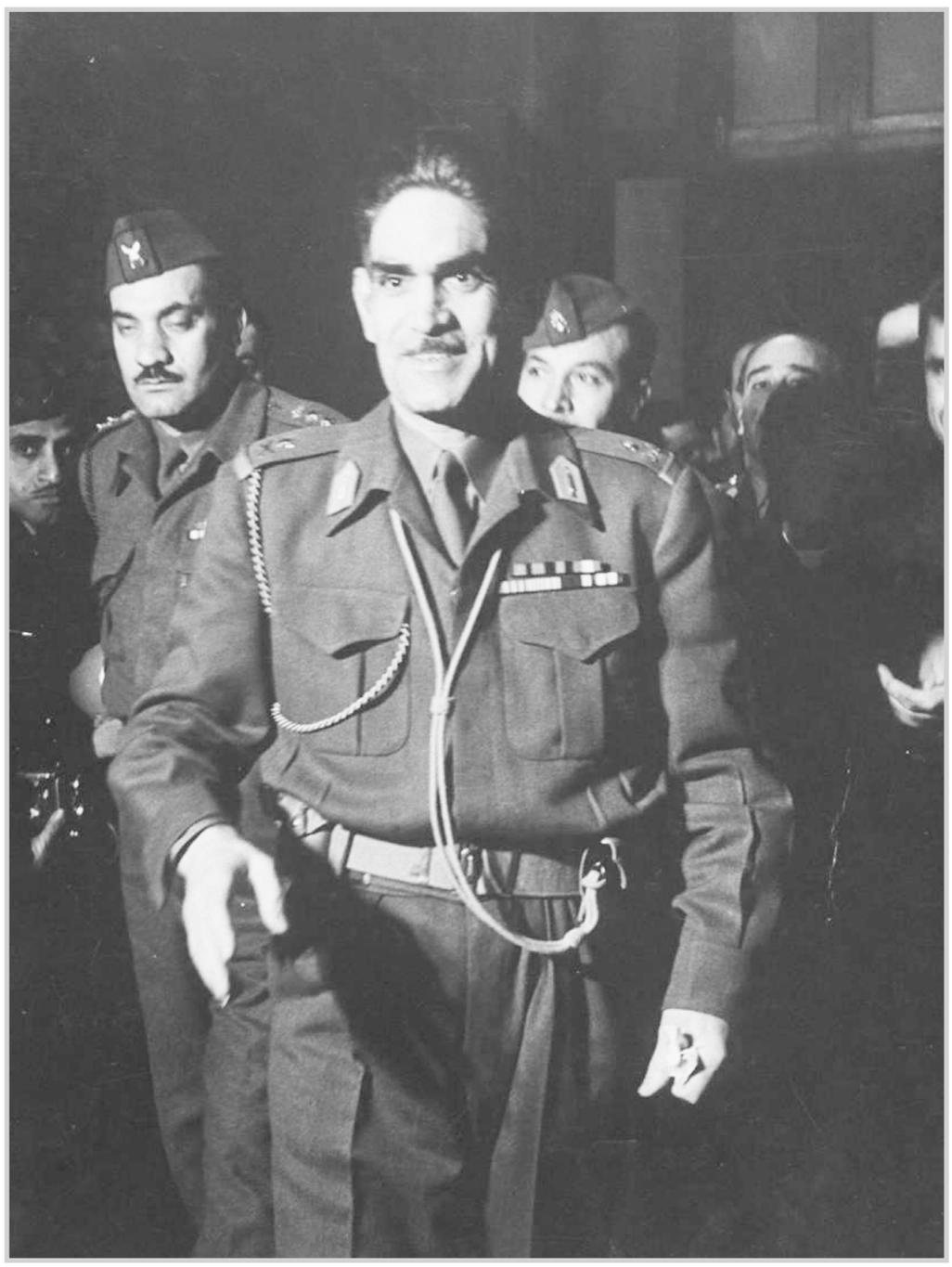

لقد احتدمت الصراعات الجماهيرية الاجتماعية- السياسية من اجل انبثاق الوطن العراقي عبر نضاله الوطني الديمقراطي ولم تعرف الساحة العراقية الوثابة هوية غير الهويةِ الوطنية وروح المواطنة العراقية نبراساً في كل الوثبات والانتفاضات والاحتجاجات المدوية التي كانت تضع المواطنة العراقية كتحصيل حاصل في طريق النضال الشعبي- الوطني الديمقراطي من اجل كنس الاستعمار البريطاني وممثليه الذين تعاقبوا على حكم العراق بالحديد والنار وإنزال أقسى العقوبات بقادة الروح الوطنية العراقية بالسجن والنفي والتشريد والإعدام، ولم يكن العراق وروح شعبه الوطنية الوثابة غائبا عن كل التاريخ العراقي منذ نشوء المملكة العراقية ، ولم يهادن الوطنيون العراقيون وأحزابهم وكل شرائحهم ومكوناتهم الاجتماعية ، الممتدة على خارطة العراق، الحكم الاستبدادي الإقطاعي رغم موجات التعسف والإرهاب المتعاقبة وبقي العراقيون يطاولون الحكم الملكي وممثليه من الإقطاعيين والرجعيين من اجل لحظة التغيير الحاسمة تجسيدا للصراع الاجتماعي-السياسي المتواصل ، الذي شهد صعوداً ونزولاً وتراجعاً وتقدماً حتى اكتسحت الجماهير العراقية مواقع الإقطاع والتبعية والرجعية في لحظة باهرة تميزت بجرأة الفصائل الوطنية العسكرية المرتبطة بالشعب العراقي وقواه الوطنية- التقدمية فأجهزت على الحكم الملكي في صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨ بإسناد شعبي منذ اللحظات الأولى لذلك الفجر الباهر في تاريخنا المعاصر. وامتد ضوء ١٤ تموز ليضيء الطريق لملايين العراقيين من الشغيلة والفلاحين والنساء والمثقفين والشباب الذين اندفعوا لصناعة تأريخهم و لتأسيس منظماتهم المهنية على طريق إرساء المجتمع المدني وتقاليده التقدمية وقيمه التنويرية حيث كانت الأحداث الكبرى العاصفة التي أسس لها فجر ١٤ تموز ١٩٥٨ نتيجة حتمية فرضتها المستجدات والضرورات الموضوعية والتاريخية لارتقاء الشعب العراقي سلم التطور السياسي- الاجتماعي . لقد دشنت ثورة ١٤ تموز مرحلة إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديموقراطية من خلال تعزيز الاستقلال السياسي والتطور الاقتصادي وإشاعة الحريات الديمقراطية ورفع المستوى الاجتماعي للعراقيين وخاصة للشرائح الهامشية والمضي في طريق التحولات الاجتماعية النوعية في المدن والأرياف اعتمادا على الوعي الوطني الذي تميزت به جماهير العراق وأحزابه و نخبه السياسية-الثقافية ، وعلى اللحظات الثورية المتنامية للمزاج الجماهيري الجارف في مرحلتها الأولى ، حيث قامت ثورة ١٤ تموز بإجراءات حاسمة سريعة لتقويض مواقع الاستعمار الاقتصادية - السياسية وفي مقدمتها الانسحاب من حلف بغداد وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ العبودية الجائرة ، وكان ذلك دعماً لحركة التحرر الوطني العربية وهي تخوض أشرس معاركها التحررية ، و خطوات أخر منها تحرير العملة العراقية من قيود منطقة الإسترليني، وسن قانون /٨٠/ الذي أعاد للشعب العراقي / ٩٩٪ / من الأراضي العراقية ذات الخزين النفطي الهائل ، وتجريد شركات النهب الاستعماري النفطي من قدراتها في إلحاق الأذى بالعراقيين عبر عرقنة الإدارات في تلك الشركات،و اعتماد سياسة خارجية منحازة لقوى التقدم والنضال التحرري في العالم ، كما عملت ثورة ١٤ تموز على إحداث تغييرات وتبدلات جوهرية في هيكلية الواقع الاجتماعي من خلال إصدار قانون العمل والضمان الاجتماعي لصالح الطبقة العاملة العراقية ، وقانون الإصلاح الزراعي الذي فتت البنية الإقطاعية من خلال تحديد الملكية وتوزيع الأراضي على الفلاحين ، والسماح بإنشاء جمعيات تعاونية فلاحيه لكسر الهيمنة الإقطاعية في الريف،كما ساهمت النخب الثقافية العراقية في الحراك الاجتماعي الذي تفجر بعد الثورة من خلال المنظمات الثقافية- المهنية التي أسست بعيدا عن تحكم السلطة أو إغراءاتها . وعمدت الثورة إلى إحداث تطورات بنيوية مهمة في المجتمع العراقي من خلال سن قانون جديد ومتقدم للأحوال الشخصية الذي واجه ، ولا زال يواجه حتى الآن ، معارضة شرسة من قبل القوى النكوصية ، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي دستوريا وفعليا، وفسحت المجال للتنظيم النقابي والمهني والحزبي ، وبدأت في خلق أسس التقدم الاجتماعي من خلال التخطيط العمراني والصناعي الذي اعتمدته الثورة في سنتها الأولى حيث عمدت إلى خلق الركائز الأساسية لقيام المؤسسات الصناعية الإنتاجية و تبديل المناهج الدراسية وتعميم المدارس في الأرياف والقصبات النائية وتأسيس جامعة بغداد بروح مهنية عالية مستقلة وإسناد رئاسة الجامعة إلى شخصية علمية –عالمية عراقية لامعة بغض النظر عن دينه أو طائفته ، وانحسرت كل القوى الرجعية متخاذلة أمام الزخم الجماهيري العراقي الذي كان سياجا واقيا للدفاع عن الثورة ومنجزاتها في مرحلتها الأولى المرحلة بحثت و قيمت بوضوح لا لبس فيه من اطراف محايدة قامت بدراستها بموضوعية وأمانة وتجرد كاشفة الكثير من الخفايا والالتباسات التي تم طمسها في حينه. وما أن بدأ الزعيم عبد الكريم قاسم طريق الانحراف والتردد والمهادنة والتخاذل بحجج التوازن السياسي ، حتى استثمرت ذلك القوى الرجعية وبعض القوى السياسية في تحالف غير مقدس للإجهاز على مكتسبات ثورة ١٤ تموز و توج ذلك في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الدموي لحظة اغتيال المشروع الوطني – الديمقراطي العراقي ، وتلاه انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ المشبوه ، و الذي سلم العراق أخيراً إلى الاحتلال متعدد الجنسيات والذي فتح الباب على مشاريع التقسيم والعزل الطائفي والعمل على وأد الروح والهوية الوطنية العراقية. في ذكرى ثورة ١٤ تموز على العراقيين استذكار هويتهم العراقية الوطنية التي تجمعهم على اختلاف دياناتهم وطوائفهم و قومياتهم من أجل الحفاظ على الوطن العراقي والمشروع والهوية الوطنية العراقية من تلاعب الأيدي الخفية خدمة لمصالح قوى إقليمية مؤثرة في الشأن العراقي حاليا ،محولة العراق وشعبه ومصيره دريئة لتصفية حساباتها مع الإدارة الأمريكية بغرض تخفيف الضغط عليها، وتعمد إلى ذلك عبر إشاعة خطاب التفتيت والعزل الطائفي ونعرته المدمرة ، والذي سيجعل الوطن العراقي ونسيجه الشعبي التاريخي ينتمي إلى ماض كان (اسمه العراق وشعب يدعى العراقيين) عندها ستحين لحظة الانهزام الكبرى في تأريخ الأمة العراقية الذي يمتد إلى آلاف السنوات وعجزت أمام صلادتها وروحها وغناها الثقافي كل موجات الغزو الخارجي التي استهدفت العراق ومكوناته الديمغرافية . في ١٤ تموز ١٩٥٨ انبثق نمط من الحكام جديرين بحمل اسم العراق ، والحفاظ على تاريخه وهويته الوطنية وانسجام نسيجه الاجتماعي بعيداً عن التمايزات القومية والطائفية والاثنية والمحاصصة المقيتة ،وبعيدين عن التدين الزائف والمنافق اجتماعياً لأغراض سلطوية آنية نفعية ، وكانوا مثال العفة والتجرد والنزاهة والأمانة تجاه المال العام ونظرتهم المشوبة له بالأمانة والاحترام والحفاظ عليه ، والاحتكام إلى الضمير الوطني العراقي في كل ممارساتهم الوظيفية اليومية وتاريخهم المشرف أولئك الذين قاوموا قطعان الانقلابين المدعمة بالخدمات اللوجستية التي قدمتها المخابرات الأمريكية وبعض دول الجوار العربي والإقليمي ،وكانت ملحمة الـ (٣٦) ساعة في وزارة الدفاع والتي اشترك فيها بعض الجنود وضباط الصف والضباط العراقيين المخلصين ،وكذلك المقاومة في الأحياء الشعبية، وهم يقاومون حمم الموت التي تصبها عليهم الطائرات الانقلابية، ببسالة وشجاعة وسقطوا شهداء الغدر . نستذكر في هذا اليوم الصفوة من الشرفاء الذين ظلوا محيطين بالزعيم الوطني العراقي عبد الكريم قاسم بلا تردد وبمبدئية ولم يتخلوا عنه و قضوا معه مغدورين في "أستوديو الموت" وكانوا معه معبرين عن الروح الوطنية العراقية وتجلياتها وما أحرانا آلآن أن نجعلهم وضوء ١٤ تموز الوطني الديمقراطي شواخص تاريخية مضيئة في عتمة الأيام العراقية الراهنة . بعد أكثر من خمسة عقود محملة بالأذى والظلم والامتهان واللاعدالة والحروب والدمار الذي حاق بالعراق والعراقيين تبدو أضواء ١٤ تموز رغم كل الخذلانات و الانكسارات، التي تناهبتها ، ساطعة للعراقيين وهم يعيشون لحظة التغيير الكبرى في حياتهم ، فيما إذا تم استيعاب الدروس التي مرت بهم منذ ذلك الضوء التموزي الباهر ، من اجل عراق جديد خال من آثام الماضي التي طالت الكل و دون استثناء ، عراق الجميع، العراق الذي بإمكانه احتواء كل العراقيين بوجهه الديمقراطي الفعلي وثرواته المادية والروحية الهائلة، عراق المؤسسات القانونية المعنية بالمواطنة وحقوقها وواجباتها فقط، دون محاولة الاستفراد بالقرار من أي مكون و بأي شكل كان ، وتحت أي مسمى أو ذريعة ما.

أعـــين الجمـاعـات الإرهـابـيـــة مصـوّبـة عـلـى قرقيـزسـتـان

د. عبد الله المدني

منذ أن اندلعت أعمال العنف والاضطرابات العرقية في قرقيزستان في منتصف يونيو الجاري، أي بعد شهرين فقط من ثورة "السوسن" الشعبية التي أطاحت بنظام الرئيس المخلوع "قرمان بيك باكاييف"، وأجبرته على طلب اللجوء في روسيا البيضاء، والتقارير تحذر من احتمالات أن تتحول هذه البلاد إلى أفغانستان أخرى، بمعنى أن تصبح ملجأ جديدا للجماعات الإرهابية، وبؤرة لتجمعها وتدريباتها وانطلاقها. فالأخيرة كالميكروبات، لا تظهر ولا تتواجد ولا تعيش إلا في المياه الآسنة، والمياه الآسنة هنا هي البيئات المضطربة التي تتراخى فيها قوة الدولة وهياكلها ومؤسساتها، أو في الأراضي التي تشهد الانقسامات الجهوية والقبلية والعرقية والطائفية. ولعل ما حدث في أفغانستان أولا ثم الصومال فاليمن أفضل دليل على صحة زعمنا.

قرقيزستان على خطى أفغانستان والصومال

والحقيقة أن قرقيزستان مؤهلة جدا لاقتفاء أثر أفغانستان والصومال لجهة الحرب الأهلية، واحتضان الإرهابيين، و انهيار مظاهر الدولة المعروفة، وبالتالي التسبب في أزمات دولية وإقليمية خطيرة قد تتجاوز حدودها إلى داخل الكيانات المجاورة لها، خصوصا وأن الأخيرة تشكو أيضا من الضعف والترهل.

فهذه الجمهورية السوفياتية السابقة التي تحاذي الصين وكازاخستان وأوزبكستان، والتي يسكنها ٥,٣ مليون نسمة (١٥ بالمئة منهم من الإثنية الأوزبكية) تجذرت فيها ثقافة العنف والتمييز الإثني على مدى العقدين الماضيين كنتيجة لضعف هياكل ومؤسسات الدولة، وضعف اقتصاد البلاد واعتماده على المساعدات الأجنبية، ووجود قيادات تنقصها الشرعية، وظهور الأزمات المعيشية، وانتشار الفقر والبطالة، ناهيك عن بروز عصابات المافيا المتاجرة بالمخدرات، وانتشار الجماعات المتاجرة بالشعارات الدينية. إلى ذلك ساهمت حقيقة الأوضاع الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية الصعبة المشابهة لوضع أفغانستان من حيث طبيعتها الجبلية، وعدم إطلالتها على البحار، وافتقارها إلى مصادر الطاقة، وإحتضانها لقوميات تمتد جذورها عبر الحدود إلى دول أخرى (تعيش في قرقيزستان أقليات أوزبكية وتركية وروسية وصينية) في زيادة أزمات وتعقيدات هذه البلاد.

أمر يدعو إلى الإستغراب

وعلى الرغم من هذه الحقائق التي تعزز احتمالات خطف الجماعات الإرهابية لقرقيزستان وطلبنتها، خصوصا في ظل تقاسم قرقيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان لما يعرف بـ "وادي التطرف"، ونعني به "وادي فرغانة" المتميز بكثافة سكانية ضاغطة (يضم نحو ٢٠ ٪ من إجمالي سكان آسيا الوسطى) والذي عُرف تاريخيا بأنه مهد للمشاكل الاجتماعية الخطيرة، وحاضنة للجماعات الراديكالية الإسلامية (كحزب النهضة الإسلامي وحزب التحرير، والتيار الإسلامي الأوزبكي، و"تنظيم الإكرامية" حديث النشأة، وغيرها من الجماعات الإسلاموية المتمتعة بدعم لوجستي من حركة طالبان الأفغانية).

وعلى الرغم من أحداث العنف غير المسبوقة في شكلها وعدد ضحاياها (سقط المئات من القتلى والآلاف من الجرحى في الإصطدامات العرقية ما بين الأغلبية القرقيزية والأقلية الأوزبكية منذ منتصف الشهر، كما نزح أكثر من ٨٠ ألف شخص بإتجاه أوزبكستان بعد حرق منازلهم ومركباتهم وحرمانهم من الطعام والشراب، وبات أكثر من ٧٥ ألف قرقيزي من أصول روسية مستعدا للمغادرة إلى روسيا خوفا على حياته).

وعلى الرغم من وجود مصلحة مؤكدة لكافة القوى الكبرى في استتباب الأمن والاستقرار في هذه البقعة ذات الأهمية الجيوإستراتيجية، ابتداء بواشنطون وموسكو اللتين تملكان قواعد عسكرية داخل قرقيزستان في بلدتي "ماناس" و"كانت" بالقرب من العاصمة "بشكيك"، وإنتهاء ببكين التي لا تبعد "أورومجي" عاصمة إقليمها المضطرب "تركستان الشرقية" (يعرف أيضا بإقليم سينجيانغ) عن مدينة "أوش" القرقيزية التي شهدت أسوأ أعمال العنف سوى رحلة طيران مدتها ساعة واحدة.

فإن الذي يدعو للاستغراب هو وقوف الكيانات والمنظمات المؤثرة ضمن المجتمع الدولي موقف المتفرج حتى الآن من الأزمة القرقيزية، فيما عدا بعض بيانات الاستنكار والشجب أو دعوات التزام الهدوء وضبط النفس. فما هي يا ترى أسباب هذا اللا اكتراث؟ أو بصورة أدق ما هي أسباب الخوف من الاقتراب من الأزمة؟

لماذا لم تقرن موسكو رغبتها بالفعل؟ فلأسباب كثيرة منها إعتراض واشنطون التي تفضل أن تتولى مهمة التدخل منظمة أخرى هي "منظمة الأمن والتعاون الأوروبي" المكونة من ٥٦ دولة، من ضمنها روسيا التي كثيرا ما بدت كحجر عثرة في سبيل وفاء المنظومة بإلتزاماتها (كرد على إثارة المنظمة لمسائل تتحسس منها روسيا: مثل حقوق الإنسان وحرية الإعلام ومراقبة الإنتخابات) ومنها الخوف من أن تتحمل موسكو بمفردها جل أعباء التدخل عسكريا وماديا، على إعتبار أنها القوة القيادية داخل المنظومة، ومنها مدى شرعية حكومة "أوتونبايفا" كي تتقدم الأخيرة بطلب رسمي إلى المنظومة للتدخل، وأخيرا وجود احتمال قوي جدا بأن ترفض أوزبكستان (عقدة موسكو في آسيا الوسطى) مبدأ تدخل المنظومة في الشؤون الداخلية لدولة في المنطقة، وذلك كيلا يشكل الحدث سابقة يمكن استخدامها مستقبلا للتدخل في الشؤون الأوزبكية الداخلية.

أسباب التردد الروسي في التدخل في الأزمة

يقال أن موسكو مترددة في التدخل، حتى بعد أن طالبت رئيسة الحكومة الانتقالية القرقيزية "روزا أوتونبايفا" الرئيس الروسي "ديمتري مدفييف" رسميا بضرورة إرسال قوات روسية إلى بلادها من أجل فرض الأمن والنظام، لأنها (أي موسكو) لا تريد أن ترى نفسها مرة أخرى متورطة في مستنقع مشابه للمستنقع الأفغاني الذي كبدها الكثير من الخسائر المادية والبشرية في ثمانينات القرن المنصرم، خصوصا وأن أوضاع وظروف أفغانستان وقرقيزستان متشابهة إلى حد كبير كما أسلفنا.

لكن موسكو، بسبب وجود مصلحة لها في عودة السلام والإستقرار إلى هذا البلد، رأت أنه من الأفضل أن يتم تدخلها في الأزمة من بوابة "منظمة معاهدة الأمن الجماعي". والأخيرة منظومة أطلقت في عام ١٩٩٠ بالتزامن مع توقيع "ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة"، وتضم في عضويتها كلا من روسيا الإتحادية، وروسيا البيضاء، وأرمينيا، وقرقيزستان، وطاجيكستان، وكازاخستان. أما لماذا لم تقرن موسكو رغبتها بالفعل؟ فلأسباب كثيرة منها إعتراض واشنطون التي تفضل أن تتولى مهمة التدخل منظمة أخرى هي "منظمة الأمن والتعاون الأوروبي" المكونة من ٥٦ دولة، من ضمنها روسيا التي كثيرا ما بدت كحجر عثرة في سبيل وفاء المنظومة بإلتزاماتها (كرد على إثارة المنظمة لمسائل تتحسس منها روسيا: مثل حقوق الإنسان وحرية الإعلام ومراقبة الإنتخابات) ومنها الخوف من أن تتحمل موسكو بمفردها جل أعباء التدخل عسكريا وماديا، على إعتبار أنها القوة القيادية داخل المنظومة، ومنها مدى شرعية حكومة "أوتونبايفا" كي تتقدم الأخيرة بطلب رسمي إلى المنظومة للتدخل، وأخيرا وجود احتمال قوي جدا بأن ترفض أوزبكستان (عقدة موسكو في آسيا الوسطى) مبدأ تدخل المنظومة في الشؤون الداخلية لدولة في المنطقة، وذلك كيلا يشكل الحدث سابقة يمكن استخدامها مستقبلا للتدخل في الشؤون الأوزبكية الداخلية.

موقف واشنطون

ومما قيل في هذا السياق أن واشنطون، التي تمثل لها قرقيزستان أهمية جيوبوليتيكية قصوى في حربها ضد معاقل الإرهاب في أفغانستان وباكستان، حرضت حكومة طشقند على رفض مبدأ التدخل المذكور، بل وأيضا رفض أية محاولة روسية التفافية مثل اقتراح إرسال قوات كازاخستانية (معظم عناصر القوات الكازاخستانية من أصول روسية). ومما قيل أيضا أن واشنطون، في سبيل تطييب خواطر الرئيس الأوزبكي "إسلام كريموف" الذي أتهمته قبل خمس سنوات بالديكتاتورية واستخدام العنف المفرط ضد خصومه، أرسلت مساعد وزيرة خارجيتها "روبرت بليك" إلى قرقيزستان لتفقد مخيمات اللاجئين الأوزبك في "وادي فرغانة"، ثم إلى طشقند ليؤكد لحكومة "كريموف" التزام إدارة الرئيس "باراك أوباما" بحماية الأقلية الأوزبكية في قرقيزستان والدفاع عن مصالحها.

الموقف الصيني

أما بكين، التي تملكتها الهواجس من احتمال أن يتفق الروس والأمريكيون من خلف ظهرها دونما اعتبار لمصالحها في قرقيزستان التي إن إنفلتت الأوضاع فيها أكثر فأكثر فقد تشعل حرائق بلقانية الصورة داخل الصين، فإن موقفها بدا غامضا كالعادة. ولولا بعض ما أمكن جمعه من افتتاحيات صحفها والصحف المحسوبة عليها في "هونغ كونغ"، لما كان بالإمكان تكوين صورة لرؤيتها حول الأزمة. حيث تبين أن بكين حريصة على لعب دور محوري في استقرار آسيا الوسطى، وأن هذا الدور يجب ألا يقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية أو إجلاء رعاياها من مناطق الأزمات، وإنما يتعداه إلى التدخل من خلال "منظمة شنغهاي للتعاون" والتي أطلقت الصين فكرتها في عام ٢٠٠١ لأهداف تتعلق بطموحاتها الإقليمية، وتضم إضافة إليها كلا من روسيا، وكازاخستان، وقرقيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان. وبطبيعة الحال، فإن الصينيين يفضلون، كنوع من التهرب من الأعباء المالية والعسكرية للتدخل، أن يتم حل الأزمة القرقيزية على يد "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" بقيادة روسيا كخيار أول يتلوه الخيار الثاني وهو تدخل "منظمة شنغهاي للتعاون" بقيادة الصين.

بقايا هواجس الحرب الباردة

إن الأزمة القرقيزية، التي حمّلت حكومة بشكيك مسؤولية انفجارها بهذه الحدة إلى "مكسيم باكاييف" نجل الرئيس المخلوع "قرمان بيك باكاييف"، قائلة أن الإبن يستخدم من مقره في العاصمة البريطانية الأموال التي سرقها أبوه في إشعال الحرائق في البلاد إنتقاما ويأسا (أي تماما كما قالت حكومة بانكوك عن رئيس الوزراء المخلوع "تاكسين شيناواترا")، كان يمكن أن يمثل نموذجا لمدى تعاون موسكو وواشنطون في القضايا الإستراتيجية التي تهم كليهما بنفس الدرجة، إلا أن ما حدث برهن على أن العاصمتين لا تزالان رغم كل التفاهمات، وصور التعاون، والزيارات المتبادلة، والاتفاقيات الموقعة واقعتان تحت تأثير بقايا هواجس وشكوك الحرب الباردة.